محمد المرزوقي - رئيس النقابة العامة لعمال وموظفي البلديات والإسكان لـ«الثورة»:

نطالب الحكومة بسرعة تثبيت عمال النظافة وتحريرهم من عبودية الأجر اليومي الذي لا يحصلون عليه

طالب محمد علي المرزوقي - رئيس النقابة العامة لعمال وموظفي البلديات والإسكان بالجمهورية - الحكومة بسرعة تثبيت عمال النظافة الذين يتعرضون لتعسفات وخصميات مختلفة جراء اتباع أسلوب الأجر اليومي في التوظيف.

ونفى المرزوقي في لقاء مع (الثورة) ممارسة نقابته أي ضغوط سياسية على الحكومة أو اللعب بهذه الورقة فيما يتعلق بالإضراب الأخير الذي نفذه عمال النظافة وترك أثره واضحاً على شوارع أمانة العاصمة وغيرها من المدن معتبراً ما قاموا به يأتي في سبيل إنصاف عامل النظافة واستعادة كرامته وحقوقه المهدورة.

وشكا المرزوقي من التضخم الوظيفي الذي يعاني منه قطاع النظافة وممن قال إنهم أناس دخلاء على قطاع النظافة تم تشغيلهم فيه ولا تربطهم أي علاقة به وليس هناك أي مناسبة أو مبررات تربطهم بهذا القطاع وكون ذلك تم على حساب تهميش عمال النظافة الحقيقيين، مشيراً إلى أن بعض مشرفي ومدراء المناطق وأعضاء مجالس محلية هم من شوهوا صورة هذا القطاع وجلبوا إليه الكثير من صور الفساد، وهم من مارسوا من خلال مواقعهم ومناصبهم لعبة سياسية ضد الحكومة وضد المواطنين، لأنهم يتلقون أوامرهم وتوجيهاتهم من جهات ومن شخصيات نافذة من خارج قطاع النظافة، مؤكداً أهمية تفعيل التدوير الوظيفي في قطاع النظافة، وتشديد الرقابة على هذا القطاع بشكل عاجل ودائم، وفيما يلي نص الحوار:

حوار/ صفوان الفائشي

●، إلى اين توصلتم مع الحكومة بشأن تعليق الإضراب والعودة للعمل؟

– بداية أهنئ عمال اليمن عموما وعمال النظافة على وجه الخصوص بعيد العمال العالمي الذي تحتفل به بلادنا هذه الأيام مع سائر البلدان كمناسبة مهمة يتم فيها تكريم المبرزين من العمال والتذكير بمنجزاتهم، ونحن في قطاع النظافة حقيقة هذه أول مرة يتم فيها الاحتفال بهذه المناسبة، يمنح عامل النظافة إجازة حيث إنه في السنوات الماضية لم يكن عامل النظافة يعرف الإجازات لا في هذا اليوم ولا في غيره، وقد كرمنا بهذه المناسبة عدداً من عمال النظافة والمبرزين والمتميزين بمنحهم شهادة تكريم وعشرين الف ريال تقديراً لجهودهم وتشجيعا لهم على تقديم وبذل المزيد من العطاء.

أما لما توصلنا له مع الحكومة فهو قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢ م والذي نص على تثبيت جميع عمال النظافة وزيادة أجورهم في ضوء المعايير المحددة الاحتساب الاحتياج الفعلي ووفقا لتصنيف شامل قابل للتطبيق في عموم محافظات ومناطق الجمهورية وبما يضمن المحافظة على العمال ، والاستقرار الوظيفي لهم ويطور من أدائهم على أساس الربط بين الحقوق والواجبات، ومنحهم البدلات المختلفة، وقد تم تشكيل لجنة فنية وزارية برئاسة وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان، وعضوية كل من وزارات الإدارة المحلية، والداخلية، والمالية، وأمانة العاصمة، ويشارك في ذلك محافظو المحافظات، وذلك لتقييم وضع القوى العاملة في مجال النظافة، وإعداد تقارير بذلك يتم على ضوئها معالجة وضع العاملين في هذا القطاع، وتسكينهم في السجل الوظيفي ومنحهم الدرجات المالية التي يستحقونها، وأن تقوم تلك اللجان بالنزول الميداني ورصد القوى الحقيقية والعمال الذين يعملون على أرض الواقع، ومن ثم الرفع بهم إلى الجهات المعنية، لأن قطاع النظافة في بلادنا يعاني من تضخم وظيفي كبير حيث أن عدد العاملين في أمانة العاصمة يقدرون بـــ خمسة آلاف عامل وعاملة، فيما العدد الحقيقي لهؤلاء لا يتجاوز النصف، بل لو حدث تدقيق وتمحيص لمن يعملون في الميدان فإن العدد قد يقل عن النصف أيضاً.

إشكالات ومعوقات

■ ماهي أبرز الإشكالات التي تواجهونها في قطاع البلديات والإسكان؟

– نواجه العديد من المشاكل منها التضخم الوظيفي وخصوصا في الجانب الإداري حيث أن هناك عدداً كبيراً من المحسوبين على قطاع النظافة وهم ليسوا من هذا القطاع ولا علاقة لهم به، وتم منحهم أرقام مالية كانت لعمال النظافة وذلك عن طريق المحسوبية والواسطة، فبعضهم محسوبون على أمناء وأعضاء مجالس محلية، وبعضهم محسوبون على مدراء مناطق وعلى نافذين، وتم المجيء بهم إلى قطاع النظافة ويتعاطون رواتبهم وهم في البيوت أو يعملون سائقين أو مرافقين لتلك لحساب تلك الشخصيات التي زجت بهم إلى قطاع النظافة، مع أن تلك المرتبات كان يجب أن تذهب لعمال النظافة الذين يعملون في هذا القطاع وما أكثرهم، لكن تم استقدام أولئك الدخلاء مقابل حرمان عامل النظافة الذي يبذل جهده في الميدان، وقد ولد هذا الأمر إحباطاً عاماً لدى عمال النظافة، وجعل الكثير منهم يتخلون عن القيام بأعمالهم في رفع المخلفات من الشوارع أو يمارسونها وهم مكرهون وذلك لأن هذا العامل أو ذاك الذي يسكب عرقه في الميدان ويزكم أنفه بروائح المخلفات قد يتم فصله في أي لحظة وهو لا يعلم ويظل يعمل، أو الخصم من مرتبه أو أخذ رقمه المالي وإعطائه لأحد المحسوبين على نافذ أو مدير منطقة أو عضو مجلس محلي، دون أن يعلم هو بذلك،وكل ذلك أسلوب التوظيف والأجر اليومي والذي أصبح وسيلةً للاحتيال على عامل النظافة وانتقاص حقوقه وتعرضه لكل أنواع الظلم والتعسف في ظل غياب القانون واتباع طريقة غريبة في التوظيف.

ومن الإشكالات التي نواجهها قطع الوقود عن المركبات التي تنقل المخلفات وعدم إصلاحها في حال تعطلت وتأخر صرف بعض المستلزمات وغيرها من الاشكالات التي تعيق عامل النظافة عن القيام بواجبه.

مطالب وأمنيات

■ ما هي أبرز مطالبكم من الحكومة ؟.

– تثبيت جميع العاملين في قطاع النظافة واعتماد ذلك ضمن موازنة الدولة للعام الحالي، زيادة مرتباتهم وبما يتناسب مع غلاء المعيشة التي تمر بها البلاد، اعتماد التأمين الصحي وإلزام مرافق العمل بالتعاقد مع المستشفيات المناسبة لاستقبال الحالات المرضية التي يتعرض لها العاملون جراء العمل وكذلك الحالات المرضية لذويهم، سرعة تصحيح الاختلالات في قطاع النظافة وإزاحة الفاسدين المتنفذين من قطاع النظافة والتحسين، وكذلك اعتماد طبيعة العمل لجميع موظفي صناديق النظافة والتحسين كون العاملون في هذه القطاعات مجبرين ووفقا لطبيعة عملهم على التعامل مع مختلف أنواع المخلفات والتي منها السامة والكيماوية وغيرها من المخلفات الضارة والخطرة، حل صناديق النظافة أو ربط مواردها بوزارة المالية وتسخير مواردها لصالح أعمال النظافة ضماناً للمستحقات وحفاظاً على تلك الموارد من العبث أو الصرف منها لغير نشاطها، ومن المطالب: صرف مبالغ التأمين على حياة العاملين الذين توفوا ولم تصرف حتى الآن، اعتماد العلاوات السنوية، كطبيعة العمل للعاملين والتي صدرت بناء على توجيهات سابقة، وكذلك اعتماد معايير الكفاءة والخبرة في قطاع النظافة حيث وهو يزخر بالكثير منهم، ومنع الانتداب الذي ثبت فشله خلال الفترات الماضية وإعطاء الأولوية في التوظيف والاستيعاب للعاملين في قطاع النظافة والتحسين.

بعيداً عن السياسية

■ يردد البعض أنكم استخدمتم الإضراب ورقة سياسية للضغط على الحكومة الحالية في الوقت الراهن بينما كنتم في عهد الحكومات السابقة لا تجرؤون على ذلك؟

– أؤكد لك أن النقابة العامة لعمال البلديات والإسكان لم تمارس هذه اللعبة ولم تفكر فيها أبدا ولم تكن نيتنا كذلك، بل هدفنا هو إنصاف عامل النظافة وجعله ينعم بالاستقرار الوظيفي والمعيشي أسوةً بغيره من شرائح المجتمع، لأن عامل النظافة في اليمن تعرض للكثير من الظلم والامتهان والتعسف وطالته كل أنواع الإهانات مع أنه يعمل بصورة متواصلة على مدار العام، دون أن يحصل على أية إجازات أو عُطل، أو امتيازات فهو يعمل (٢٨٨٠) ساعة في السنة بمعدل (٢٤٠) ساعة شهرياً وثمان ساعات يومياً،ولذا ما قمنا به يأتي في سبيل إنصاف هذا العامل، وبالتالي لا علاقة للنقابة العامة بأي ضغوط سياسية أو غيرها في هذا الشأن.

موجة التغيير

■ لكن لماذا في هذا التوقيت؟

– عامل النظافة مثله مثل غيره من الناس يتوق للتغيير وقد جاء الوقت المناسب كي ينال حقوقه فقد شملت عملية التغيير رؤساء ووزراء ومسؤلين وغيرهم، فلماذا يستثنى عامل النظافة من هذا التغيير ولا يحصل على حقوقه التي ناظل من أجلها كثيراً وطاله جراء ذلك الكثير من الاذى.

وأنا بصفتي رئيس النقابة العامة لعمال النظافة تعرضت في فترات سابقة للضرب والتهديد والاعتقال وأودعت السجن الاحتياطي وسجن المباحث الجنائية، وفي النيابة، وكل ذلك لأني تصديت للتعسف والظلم الذي يتعرض له عمال النظافة، ولحق بي الكثير من الأذي ومازال لأني أطالب بالنهوض بعامل النظافة أسوة بغيره من شرائح المجتمع.

وبالمناسبة نحن لم نحصل على قرار الحكومة الأخير بتثبيت عمال النظافة إلا نتيجة نضالات متعددة خضناها في سبيل تحقق ذلك، فقد نفذنا عدداً من الإضرابات والاحتجاجات التي كان يواجَه فيها عمال النظافة بالضرب والخطف والسجن وكل أنوع الظلم والتعسف والترهيب والتهديد، لكننا مع هذا صمدنا كي ننال حقوقنا، وكان عامل النظافة يتقاضى في الشهر أجراً لا يزيد عن) ٨– ٥ (آلاف ريال، وناضلنا حتى تم رفعها إلى (١٠) ألف ثم (١٢) ألفاً حتى وصلت إلى (٢٠) ألف ريال، ومستعدون للسير في هذا الطريق حتى يحصل عامل النظافة على كافة حقوقه، لكن المؤسف أن جزءاً كبيراً من هذه الجهود والنضالات كان يتم سرقتها باسم عمال النظافة ويستحوذ على حقوقهم من قبل نافذين وتعطى لأناس لا علاقة لهم بالنظافة.

■نطالب بالتدوير الوظيفي في قطاع النظافة، وتفعيل الرقابة على هذا القطاع وتنقيته من الفاسدين

■هناك مدراء مناطق ومشرفون يمارسون شتى ألوان التعسف والظلم على عمال النظافة.

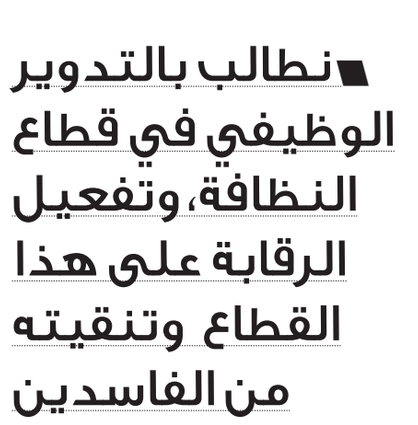

■التوظيف بالأجر اليومي وسيلةً للاحتيال على عامل النظافة وانتقاص من حقوقه

محطات نضال التثبيت

■ ما هي أبرز المحطات التي خضتموها في سبيل تثبيت عامل النظافة؟

– كانت النقابة العامة لعمال النظافة قد حصلت على توجيهات واضحة وصريحة من رئيس الجمهورية السابق قضت باستكمال الإجراءات لتثبيت عمال النظافة رسميا في صناديق النظافة ومكاتب الأشغال في الجمهورية، وعززت ذلك بتوجيهات من رئيس الحكومة السابق تقضي بذات الشأن، وكان أبرزها قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨١) لعام٢٠٠٧ م بتاريخ٢٠٠٨/٨/٢٨ م، والذي تضمن موافقة مجلس الوزراء على استحقاق عمال النظافة ورفع مرتباتهم إلى مستوى الحد الأدنى للأجور (المرحلة الأولى) والتي حددها القرار بمبلغ (عشرين ألف ريال كحد أدنى للأجور) على أن تدفع لهم مع فوارقها منذ تاريخ تنفيذ الإستراتيجية في٢٠٠٥ م ، وقد وافق وزير الخدمة المدنية ووزير المالية وأمين العاصمة على تنفيذ هذا القرار،لكونهم كانوا جميعا حاضرين في نفس تلك الجلسة الحكومية، وعلى تنفيذ هذا القرار كما هو مثبت بقرار جلسة مجلس الوزراء، ولكن في الواقع العملي لم تقم أي من تلك الجهات الحكومية بتنفيذ هذه القرارات الرسمية حتى الآن وبدون أي مسوغ قانوني .

وفي تاريخ ٨٠٠٢/٤/٢١م صدر قرارين رسميين من وزيري الخدمة المدنية والتأمينات الأول رقم ٢٩٢، والثاني برقم ٥١٧ وتاريخ ٢٠٠٨/٦/١١م تضمنا: موافقة وزارة الخدمة المدنية والتأمينات على تثبيت عمال النظافة الذين يتم تسميتهم بالمتعاقدين (أو بالأجر اليومي) كموظفين رسميين في وظائفهم التي يعملون بها في قطاع النظافة ،واعتبارهم موظفين حكوميين مع مساواتهم بزملائهم من موظفي القطاع العام الحكومي في كل الحقوق والامتيازات وأهمها استحقاق عمال النظافة لرفع الحد الأدنى لأجورهم الشهرية المتدنية (والتي لا تتجاوز آنذاك ستة عشر ألف ريال فقط للعامل الواحد)إلى الحد الأدنى للأجور والمرتبات لموظفي الدولة وجميع القطاعات الأخرى وهو مبلغ (عشرين ألف ريال كحد أدنى للأجور) وتنفيذا لذلك فقد وجه وزير الخدمة المدنية السابق الصوفي مذكرة إلى أمين العاصمة ومحافظي المحافظات يؤكد فيها على ضرورة رفع مرتبات عمال النظافة والتحسين إلى مستوى الحد الأدنى للأجور والمرتبات المحدد للمرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات، واتخاذ الإجراءات الخاصة بشمولهم بنظام التأمينات الاجتماعية، وكذا منحهم كافة الامتيازات التي يحظى بها الموظف العام على وظيفة دائمة والمنصوص عليها في تشريعات الخدمة المدنية دون انتقاص الإجازات والأجور الإضافية..الخ.ناهيك عن استحقاقهم للزيادة الممنوحة تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية وبحسب قرار مجلس الوزراء رقم ٨٤ لسنة٢٠٠٨ م، واستكمال إجراءات حصولهم على البطاقة الوظيفية بنظام البصمة والصورة. ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات تنفيذية فعلية لتلك التوجيهات الصريحة على ارض الواقع حتى الآن ، وبدون أي مسوغ قانوني.

وفي تاريخ الأربعاء الموافق٢٠٠٨/٨/٦ م، حصلنا على إلتزام رسمي من وكيل أمانة العاصمة لقطاع النظافة والبيئة والذي تضمن التزام أمانة العاصمة بتطبيق إستراتيجية الأجور على عمال النظافة (المؤقتين) العاملين لديها وإخضاعهم لنظام التأمينات الاجتماعية اعتبارا من بداية العام القادم٢٠٠٩ م ..الخ ،وبالرغم من مضي فترة كبيرة على إنتهاء موعد هذا الالتزام الحكومي الأخير،إلا أن هذا الالتزام ظل كغيره من التوجيهات حبرا على ورق ،وبدون تنفيذ حتى اليوم، بالرغم من انتهاء زمنه المحدد ببداية العام٢٠٠٩ م ، وها نحن دخلنا عام٢٠١٢ م ولازال كل شيء على حاله وبدون تنفيذ ،وكل ذلك بسبب امتناع ومماطلة الجهات الحكومية جميعا من تنفيذ القرارات والاتفاقيات الرسمية الصادرة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، والتي تتضمن جميعها تثبيت العاملين في قطاع النظافة رسميا كموظفين حكوميين ورفع الحد الأدنى لأجورهم كأمثالهم من الآخرين ..الخ، ولكن دون جدوى .

ثم إنه وبعد فشل كل محاولات الحل بسبب مماطلة الحكومات السابقة عن تنفيذ التزاماتها وتوجيهاتها ،اضطرت قيادة النقابة بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١م اللجوء إلى القضاء اليمني عبر توكيلها لمكتب محاماة لرفع دعوى قضائية ضد مجلس الوزراء ووزارات الخدمة المدنية والمالية والإدارة المحلية كممثلة عن جميع محافظي المحافظات وأمانة العاصمة لإلزام الجهات المدعى عليها بحقوق عمال النظافة المتمثلة في: التثبيت الرسمي لعامل النظافة كموظف عام له كل الحقوق والواجبات التي لزملائه الموظفين في القطاع العام ، ورفع الراتب إلى الحد الأدنى للأجور (المرحلة الثانية) والضمان الاجتماعي، والتأمين، وغيرها من المطالب الحقوقية ، ومازالت القضية منظورة أمام لقضاء حتى الآن.

دخلاء على النظافة

■ لكن لم يحدث وأن شهد قطاع النظافة في بلادنا إضراباً بحجم الإضراب الأخير الذي نفذتموه والذي أدى إلى تكدس المخلفات في شوارع المدن بصورة غير معهودة؟

– هذا صحيح .. ولكن دعني أقولها لك بصراحة هناك أناس تم تشغيلهم في قطاع النظافة ولا علاقة لهم بالنظافة وليس هناك أي مناسبة أو مبررات تربطهم بهذا القطاع وتم ذلك على حساب تهميش عمال النظافة الحقيقيين ، وبعض هؤلاء مشرفين ومدراء مناطق وأعضاء مجالس محلية وغيرهم وهم من شوهوا صورة هذا القطاع وجلبوا إليه الكثير من صور الفساد، وقد يكونون هم من مارسوا من خلال مواقعهم ومناصبهم لعبة سياسية ضد الحكومة وضد المواطنين، وذلك لأنهم يتلقون أوامرهم وتوجيهاتهم من جهات ومن شخصيات نافذة من خارج قطاع النظافة، ولذا نحن نطالب بتفعيل قرار التدوير الوظيفي في قطاع النظافة، وتفعيل الرقابة على هذا القطاع بشكل عاجل ودائم، وتنقية هذا القطاع من الذين لاعلاقة لهم به، حتى لايصبح قطاع النظافة مجالاً خصباً لاستيعاب الفاسدين الذين يعيقون جهود عمال النظافة، وبالمقابل من ذلك يتم حرمان عامل النظافة من حقوقه.

■في الثالث من ابريل صدر قرار الحكومة بتثبيت عمال النظافة والذي على إثره أصدرتم بياناً دعوتم فيه عمال النظافة والبلديات إلى العودة لمزاولة عملهم في رفع المخلفات ابتداءً من تاريخ١٤ أبريل وتعليق الإضراب إلى أجلٍ غير مسمى .. لكن المشاهد أن المخلفات مانزال تطمر عدداً من حارات وشوارع أمانة العاصمة وإزالتها لم تعد تتم بشكل يومي لماذا؟.

– هذا صحيح والسبب في هذا يرجع إلى أن قرار مجلس الوزراء لم ينفذ بعد كون اللجنة المكلفة بتقييم أوضاع عمال النظافة والأعداد الفعلية للعاملين في مجال النظافة لم تنه عملها، ولا زالت تتلقى التقارير اللجان الميدانية في المحافظات، ومازالت عملية الأجر اليومي معمولاً بها والتي كانت سبباً رئيسياً في الإضراب لأن عامل النظافة يتعرض بسببها للكثير من الخصميات والتعسفات، إضافةً إلى أن هناك مدراء مناطق ومشرفين من الدخلاء على قطاع النظافة لا يزالون يعيقون حركة عمال النظافة ويمارسون عليهم شتى ألوان التعسف والظلم، وهذه المناطق التي تقع تحت سيطرة مثل هؤلاء يرفض عمال النظافة العمل فيها هروباً من تلك الممارسات.

■ رسالة أو كلمة أخيرة ؟.

– الرسالة الاولى للحكومة وهي أن تلتفت لعامل النظافة وأن توليه الكثير من الاهتمام وأن تعجل بتثبيتهم ورفع الظلم الواقع عليهم.

أما رسالتي الثانية فهي لملاك الشركات وأصحاب الفنادق والمصانع وللمواطنين ألا يعطوا رسوم نظافة إلا بمستندات رسمية ومعتمدة وإلى الجهات التي يعلمون أنها ستنفق مايدفعونه على عمال النظافة وليس على أشياء أخرى وفي مجالات أخرى.